الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

لجنة نزع السلاح
الجلسة **٢٤٣**
الاثنين، ٩ نيسان/أبريل ٢٠٠١، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيسة: السيدة كوارليس ..... (جامايكا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٠.

تبادل عام للآراء (تابع)

السيد ويدودو (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): سيدتي الرئيسة، اسمحوا لي أولا أن أعرب عن سعادة وفد بلادي لرؤيتكم، تترأسون مداولاتنا. ونحن سعداء لأن هيئة نزع السلاح تترأسها هذا العام ممثلة مرموقة لجامايكا التي تقيم معها إندونيسيا علاقات صداقة وود. وإدراكا منا لإخلاصكم بشأن مسألة نزع السلاح، فإننا على ثقة بتحقيق تقدم أساسي في مساعينا تحت إدارتكم. ونقدم التهنئة أيضا لأعضاء هيئة المكتب الآخرين على انتخابهم. ونحن ممتنون، بالطبع، لوكيل الأمين العام، السيد رانابالا، الذي حضر معنا صباح هذا اليوم، على بيانه الشامل الذي وافانا به والذي ينبغي أن نسترشد به في مداولاتنا.

عندما انعقدت هيئة نزع السلاح في العام الماضي، سنحت لوفدي فرصة تقديم آرائه بشأن البندين الموضوعيين في جدول الأعمال المعروض علينا. وحيث أن هذه هي السنة الثانية للمناقشة العامة حول هذين البندين فسوف أقصر ملاحظاتي على مجرد بعض الجوانب، بينما سأترك التعليقات الأكثر تفصيلا حول مسائل معينة لمداولاتنا في الأفرقة العاملة.

عندما انعقد مؤتمر قمة الألفية التاريخي في أيلول/سبتمبر الماضي، قدم فرصة لا مثيل لها للتأمل وإعادة تقييم أهدافنا وأولوياتنا في نزع السلاح. ولمواجهة بعض الحقائق المؤسفة، حث الإعلان الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات المجتمع الدولي على:

> ”السعي بشدة إلى القضاء على أسلحة التدمير الشامل، ولا سيما الأسلحة النووية، وإلى إبقاء جميع الخيارات متاحة لتحقيق هذا الهدف“.
> (قرار الجمعية العامة ٥٥/٢، الفقرة ٩)

ولا يمكن إنكار أن أهم قضية في نزع السلاح تواجه العالم هي القضاء على الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى. وبعد معاهدة القوات النووية متوسطة المدى تم إحراز تقدم ثابت في إزالة الترسانات النووية بمقدار

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

حوالي الثلثين، سواء بصفة فردية أو ثنائية، في إطار عملية خفض الأسلحة الاستراتيجية، التي عززها الاستعداد المعلن للشروع في محادثات ستارت ٣، والتي ستفضي إلى تخفيضات كبيرة في ترسانات القوتين العسكريتين الرئيسيتين. وسهل تلك المساعي بدرجة كبيرة الخفض الكبير في مخزونات الأسلحة النووية في عصر ما بعد الحرب الباردة، وعرض بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية وقف إنتاج المواد الانشطارية للأغراض العسكرية ووضعها تحت نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وإبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وكانت الحاجة إلى إحراز تقدم أكبر في نزع السلاح النووي العالمي هو أيضا بؤرة التركيز في كل من المؤتمرين الاستعراضيين للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ وتعزز الالتزام الوارد في المادة السادسة من تلك المعاهدة بقرار عام ١٩٩٥ بشأن مبادئ وأهداف عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين، وكذلك بقبول الالتزام الصريح بنزع السلاح النووي وبخطوات عملية نحو بذل جهود منظمة وتدريجية لإزالة الأسلحة النووية في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠. وتعيد تلك القرارات التأكيد على أن الالتزام الأساسي بتخليص العالم من أخطار الأسلحة النووية ما زال أولوية مطلقة في جدول الأعمال الدولي.

كذلك تم إحراز تقدم في بعض القضايا الثانوية لجدول الأعمال النووي، مثل عدم جواز الرجوع عن تدابير نزع السلاح النووي والشفافية فيما يتعلق بقدرات التسلح. ولقد أسعد إندونيسيا أن تلاحظ اعتراف الوثيقة الختامية بتضاؤل دور الأسلحة النووية في الاستراتيجيات الأمنية، التي ستميل إلى الانتقاص من خطورة استخدام تلك الأسلحة، وأكدت على أن الإزالة التامة للأسلحة النووية تمثل الضمان الوحيد المطلق ضد استخدامها. وتم أيضا تناول قضية الأسلحة النووية التكتيكية لأول مرة في المؤتمر الاستعراضي وهي لم تعد عقبة أمام المداولات المقبلة. ولقد شكلت هذه الأمور تغييرات هامة في النهج تجاه نزع السلاح النووي، وهي توفر توجيها لخطة عدم الانتشار في المستقبل وللخطوات نحو نزع السلاح النووي.

ورغم هذه التطورات الإيجابية، ليس بوسعنا إلا أن نتابع بقلق بالغ عدم تحقيق التخفيضات الكبيرة في الترسانات النووية. وفي أفعال تذكرنا بإمعان التأزم الحاصل خلال فترة الحرب الباردة، تقوم بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية بدعم مخزوناتها وتعزيز هياكلها الأساسية التسليحية. ولا يتم الحفاظ على التصميمات الحديثة فحسب بل أيضا النهوض بها لتكون أسلحة أكثر تطورا. وما زال التركيز ينصب على التبريرات الجديدة للإبقاء على الأسلحة النووية.

ولذلك يواجه العالم خطر دوامة تصعيد يبدو أنه لا يمكن وقفها، ويشكلها الشروع في تكنولوجيات فضائية لأغراض عسكرية، والاحتمال المشؤوم لانهيار التقدم المحرز من خلال التنفيذ الانتقائي لمعاهدات الحد من التسلح، وخطر ظهور جولة جديدة من سباق التسلح. ولقد تدهورت الحالة النووية في حقيقة الأمر، حيث صارت المفاوضات إما معطلة أو متعثرة تماما حول بعض القضايا الهامة مما يفتح المجال أمام احتمال العودة إلى سباق تسلح نووي والدخول في عصر استراتيجي غامض. وكانت هناك فرصة في عصر ما بعد الحرب الباردة للقيام بتخفيضات في الأسلحة النووية والتقدم إلى الأمام بدلا من الاستمرار في المناهج البالية. إلا أن عصرا جديدا من التوتر العالمي قد ينتج

عنه تجدد سباق التسلح الذي ستفاقمه التطورات التكنولوجية الجديدة.

وفي ذلك الصدد، أمامنا مقترحات عديدة قدمتها دول أو مجموعات من الدول تعكس توافقا دوليا في الآراء لصالح القضاء التام على الترسانات النووية. ومن بين ملامحها وسماتها المميزة المناهج المشتركة وتحديد تدابير عملية وواقعية لتحقيق ذلك الهدف تشترك فيها كل الدول الأعضاء. ومما لا شك فيه أن تنفيذها خلال إطار زمني سيدفع العملية نحو الإزالة النهائية. وتشمل المقترحات، ضمن أشياء أخرى، القضاء على الأسلحة النووية التكتيكية، التي يعد وجودها ذاته محفوفا بخطر الاستخدام سهوا أو من غير إذن؛ وتخفيضات أحادية الطرف ترتكز على المعاملة بالمثل والتي ستفتح آفاقا جديدة للحد من الأسلحة وتؤدي إلى تخفيضات حادة في الأسلحة الاستراتيجية؛ وإبرام معاهدة لوقف المواد الانشطارية تركز اهتمامها بقدر مماثل على عدم الانتشار ونزع السلاح النووي؛ والامتثال العالمي لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية؛ والتصديق على البروتوكولات التي تنشئ مناطق خالية من الأسلحة النووية في أماكن مختلفة من العالم، إلى جانب أساليب معينة للاستجابة إلى شواغل كل منطقة. وتلتزم إندونيسيا وبلدان أخرى غير منحازة التزاما ثابتا بنزع السلاح النووي. ولقد تم التأكيد على الموقف المبدئي لحركة عدم الانحياز في الاجتماع الوزاري الذي انعقد في كارتاخينا، كولومبيا في نيسان/أبريل الماضي.

ويشاطر وفدي القلق المتزايد إزاء تطوير وانتشار ونشر قذائف تسيارية يمكنها حمل أسلحة دمار شامل. ويثير قلقنا هذا الخوف من انتقال سباق التسلح من أوروبا إلى آسيا. ويؤكد هذا على الحاجة إلى إبرام اتفاق شامل وغير تمييزي يتم التفاوض المتعدد الأطراف عليه لخفض القذائف التسيارية المزعزعة للاستقرار والقضاء عليها بدون إعاقة استخدام هذه التكنولوجيا في أغراض سلمية بأية حال من الأحوال.

وهناك قلق مماثل إزاء الدفاع بالقذائف، والذي سيكون له حتما عواقب واسعة النطاق على معاهدات الحد من التسلح الحالية وعلى فرص التوصل إلى اتفاقات في المستقبل. وسوف يتعارض ذلك مع الأحكام المقيدة في معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية، التي يُعترف عموما بأنها عنصر حاسم للاستقرار الاستراتيجي وعنصر لا غنى عنه في تحقيق المزيد من خفض الأسلحة الاستراتيجية. إن الحاجة بديهية إلى نهج شامل في حل هذه القضية لكي يتم إقامة مناخ دولي يساعد على تشجيع نزع السلاح والأمن الدولي.

وبالنسبة للبند الموضوعي الثاني في جدول أعمالنا فنحن نستمد فائدة كبيرة من المساعي السابقة لهيئة نزع السلاح في صياغة مبادئ توجيهية وتوصيات حول أمور من ضمنها تحديد الأسلحة التقليدية، مع التركيز بصفة خاصة على تعزيز السلم وعمليات نقل الأسلحة على الصعيد الدولي والمناهج الإقليمية لنزع السلاح في سياق الأمن العالمي، وتدابير بناء الثقة.

وأثناء إدلاء وفدي ببيانه في العام الماضي، تناول بالتفصيل بعض هذه التدابير وقام بشرحها. وسوف نقدم الدعم لجهود الهيئة في وضع مبادئ توجيهية بشأن تدابير بناء الثقة في إطار الأسلحة التقليدية. ونعتقد أن لها دورا هاما بوصفها وسيلة لزيادة الشفافية وتوضيح النوايا، وخاصة في معالجة المأزق الأمني. وبدلا من الزج بقضايا لا صلة لها بنزع السلاح ينبغي أن تسترشد مساعينا بإحساس من الواقعية والاستشراف العملي.

ولقد ظلت إندونيسيا تشارك في تقديم قرارات للجمعية العامة بشأن المعلومات الموضوعية حول أمور عسكرية. وكان نقص المعلومات الكافية حول القوة العسكرية للدول سببا رئيسيا للارتياب في أحيان كثيرة، وعاملا رئيسيا في استمرار سباق التسلح وفي إبطاء التقدم في جهود نزع السلاح. ومن ثم، فإن تشاطر البيانات يمكن أن يسهم إلى حد كبير في تبديد أجواء الشك والسرية.

لهذه الأسباب، فإن المطلوب هو بذل جهود لتحسين تدفق المعلومات عن المسائل العسكرية بغية إيجاد الثقة والتغلب على الريبة، وبالتالي تيسير عملية نزع السلاح. وفي هذا السياق، يمكن استغلال الإمكانيات الكبيرة التي توفرها التكنولوجيا الحديثة، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات وأجهزتها، في منع الأزمات، وتقليل المخاطر، وكفالة احترام اتفاقات تحديد الأسلحة، مما يسهم في بناء الثقة بين الأمم.

ووفد بلادي يشارك أيضا في العملية الموحدة التي ترعاها الأمم المتحدة بشأن تقديم التقارير عن النفقات العسكرية، الأمر الذي يشكل نهجا هاما آخر لتحقيق هدف توفير المعلومات الموثوق بها عن المسائل العسكرية. ولو كانت هناك مشاركة أوسع نطاقا في هذه العملية، ولو تم العمل على زيادة تطويرها باتخاذ سلسلة من التدابير، لأمكنها ألا تفضي إلى زيادة كبيرة في البيانات المتاحة عن الموارد المكرسة لأغراض عسكرية فحسب، وإنما أيضا إلى تعزيز بناء الثقة والأمن في مختلف أنحاء العالم.

وإزاء خلفية تصاعد عدد الصراعات التي تقع داخل الدول، فإن تزايد الوعي حيال الآثار المأساوية المترتبة على التجارة غير المشروعة في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بجميع جوانبها هو تطور طيب في السنوات الأخيرة. ولقد تم التقدم بمقترحات محددة وواقعية للتصدي لهذه المشكلة كجزء من نهج متعدد الأوجه. وكما الحال بالنسبة للألغام الأرضية، فإن إحراز التقدم سيعتمد على قيام تعاون فيما بين الدول الأعضاء، بناء على حس إنساني وهدف مشترك. ومصداقية الجهود التي نبذلها من أجل التصدي لهذه المسألة ستقاس في نهاية المطاف بمقياس بشري. والأمر يتوقف على ما إذا كانت جهودنا تساعد الشعوب والمجتمعات المحلية على العيش في جو من الأمن أفسح. ولا أزال على ثقة بأن يعتمد المؤتمر الدولي المقبل خطة تطلعية وبرنامج عمل لوضع معايير عالمية تعمل جميع الدول الأعضاء على تنفيذها.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أود أن أسترعي انتباه الممثلين إلى ورقة العمل ١، التي جرى تعميمها مؤخرا، إذ تمثل صيغة منقحة لورقة الرئيس التي أعدها السيد أوسي، ممثل غانا، في الفريق العامل الأول. وإنني أدعو الوفود إلى النظر في هذه الوثيقة بعناية تحضيرا لعمل الفريق العامل الأول.

السيد إنخسيخان (منغوليا) (تكلم بالانكليزية): في البداية، أود أن أتقدم اليكم، سيدتي الرئيسة، بأحر تهانئ وفد بلادي على انتخابكم بالإجماع، وأن أتعهد بكامل دعمنا لكم وتعاوننا معكم. ونتوجه بتهانئنا أيضا إلى أعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم. وأشارك كذلك المتكلمين السابقين في الإعراب عن امتنان وفد بلادي لوكيل الأمين العام داناباالا على بيانه الهام الذي تناول فيه مسائل ملحة لنزع السلاح في بداية هذا القرن بالذات.

إن منغوليا تشاطركم، سيدتي الرئيسة، تمام المشاطرة الرأي القائل إن لهيئة نزع السلاح، وهي هيئة تداولية دولية هامة، دورا متزايدا للاضطلاع به في تعزيز هدفي تحديد الأسلحة ونزع السلاح على المستويين الإقليمي والعالمي. والمجتمع الدولي على إدراك تام بتخزين الأسلحة التي يصل عددها إلى قرابة ٣٠ ٠٠٠ رأس حربي نووي و ٥٠٠ مليون من الأسلحة الصغيرة في مختلف البلدان وشتى مناطق العالم.

إن عام ٢٠٠١ هو العام الثاني لسعي هيئة نزع السلاح إلى إبرام اتفاقات بشأن موضوعين هامين هما: سبل ووسائل تحقيق نزع السلاح النووي، والتدابير العملية لبناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية. ويود وفد بلادي أن يغتنم هذه الفرصة للإعراب عن امتنانه وتقديره لرئيسي الفريقين العاملين، عنيت السيد أوسي، ممثل غانا، والسيدة مارتينيك، ممثلة الأرجنتين، على الجهود التي ما فتئا يبذلانها منذ انعقاد الدورة في العام الماضي تعزيز للمفاوضات المتعلقة بالمسألتين الهامتين المذكورتين سابقا.

ويود وفد بلدي، إذ يغتنم هذه الفرصة، أن يركز بإيجاز على بعض المسائل التي نحتاج، برأيه، إلى إيلائها الأولوية.

إن نزع السلاح النووي، وهو أهم مسألة من المجموعة الكاملة لمسائل نزع السلاح وعدم الانتشار، شرط أساسي لصون السلم والأمن الدوليين وتعزيزهما. وباعتماد إعلان الألفية العام الماضي، أكد رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة عزمهم على إزالة جميع أسلحة الدمار الشامل، ولا سيما الأسلحة النووية. وهذا الالتزام ينبغي الوفاء به بنشاط. ومنغوليا، إذ تبقي ذلك في بالها، ترحب باقتراح الأمين العام القاضي بعقد مؤتمر دولي رئيسي يرمي إلى تحديد سبل إزالة المخاطر النووية، وتؤيده.

بالإضافة إلى ذلك، تلقينا بيانا هاما جدا أصدرته الدول الحائزة للأسلحة النووية بشأن ”التعهد الصريح بتحقيق الإزالة التامة لترساناتها النووية مما يؤدي إلى نزع السلاح النووي الكامل“، وهو الأمر الذي التزمت به خلال المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠. وهذا البيان ينطوي على اتخاذ تدابير عملية ملموسة لخفض الترسانات النووية والشروع في عملية من شأنها أن تفضي إلى خفض كبير في الأسلحة النووية وإزالتها تماما في نهاية المطاف، مثلما تبينه الوثيقة الختامية الصادرة عن المؤتمر.

وفيما يتعلق بنزع السلاح النووي أيضا، يعتقد وفد بلادي بأن الدول الأعضاء والأطراف المعنية ينبغي أن تبذل كل جهد من أجل تحقيق الأهداف التالية دونما إبطاء: دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ في أسرع وقت ممكن وكفالة الامتثال لأحكامها، وتعزيز نظام عدم الانتشار والتنفيذ الكامل لمعاهدة عدم الانتشار، والحفاظ على روح معاهدة منظومة الحد من القذائف المضادة للقذائف التسيارية، وإبرام معاهدة في أقرب وقت ممكن للوقف الاختياري لإنتاج المواد الانشطارية على صعيد عالمي والتحقق منه. ويعلق وفدنا أيضا أهمية كبرى على تنفيذ معاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية والحد منها (ستارت ٢) وإبرام معاهدات (ستارت ٣).

وتعتقد منغوليا أن المبادئ والمبادئ التوجيهية التي تتعلق بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، والتي اعتمدتها هيئة نزع السلاح قبل عامين، من شأنها أن تزيد من تعزيز المناطق القائمة وأن تيسر إنشاء مناطق جديدة، الأمر الذي يعد عنصرا هاما وقيما لعدم الانتشار النووي وعاملا إيجابيا للأمن والاستقرار الإقليميين.

إن مركز منغوليا بوصفها دولة خالية من الأسلحة النووية يحظى بتأييد المجتمع الدولي على نطاق واسع. ولقد اتخذت الجمعية العامة قرارين دعما لتعزيز مركز منغوليا بوصفها دولة خالية من الأسلحة النووية، وقدمت الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية في الخريف الماضي ضمانات أمنية إيجابية وسلبية إلى منغوليا فيما يتعلق بمركزها. ونرى أن من شأن وجود مركز لمنغوليا واضح ومعترف به دوليا أن يسهم إسهاما عمليا في تعزيز هدف توطيد نظام عدم الانتشار.

والعمل الهام الآخر لهيئة نزع السلاح يتمثل في بحث تدابير عملية لبناء الثقة وتحديدها في ميدان الأسلحة التقليدية. وتعلق منغوليا أهمية كبرى على خفض فئات وأنواع معينة من الأسلحة التقليدية وحتى على إزالتها.

وتؤمن منغوليا، مع ذلك، بأنه عند إجراء تخفيض في الأسلحة التقليدية، ينبغي أن تؤخذ الاحتياجات الدفاعية والأمنية للدول في الاعتبار. ووفدي يتشاطر الشواغل المشروعة للمجتمع الدولي إزاء التهديد المتزايد الناجم عن انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار غير المشروع بها. ولن يكون من قبيل المبالغة إذا قلنا إن كلا منا يعلم اليوم تمام العلم الاحصاءات الباعثة على الجزع لأثر استخدام هذه الأنواع من الأسلحة على حياة البشر خلال العقد الماضي: إذ قتل ٥ ملايين شخص.

وفي هذا الإطار، يرحب وفدي بالاستعدادات المتخذة تحت قيادة السفير كارلوس دوس سانتوس، ممثل موازمبيق، من أجل عقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، في تموز/يوليه ٢٠٠١. وينبغي لهذا المؤتمر أن يعتمد برنامج عمل شاملا يتضمن كل التدابير اللازمة من أجل منع ومكافحة والقضاء على الاتجار غير المشروع بهذه الأنواع من الأسلحة من جميع جوانبه على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية، علاوة على السبل الملموسة للتعاون والمساعدة والمتابعة على الصعيد الدولي.

وترحب منغوليا بإنفاذ الاتفاقية المعنية بالألغام المضادة للأفراد باعتبارها خطوة هامة في مجال نزع الأسلحة التقليدية. والتنفيذ الصارم لهذه الاتفاقية من شأنه أن يقلل بشكل كبير من المعاناة الإنسانية في كثير من بقاع العالم. وعلى الرغم من أن الظروف الخاصة لبلادي لا تسمح لمنغوليا بالانضمام إلى الاتفاقية في الوقت الحاضر، فإننا نؤيد الهدف الرئيسي المتمثل في حظر الألغام الأرضية، وسنسعى لإيجاد السبل والوسائل للانضمام إلى هذه الاتفاقية في أقرب وقت ممكن.

كما أن وفدي يعتقد أن المزيد من التخفيض في الأسلحة التقليدية وزيادة الشفافية في الميزانيات العسكرية واتجار الدول بالأسلحة سيعزز من تدابير بناء الثقة. ولذا، فإن وفد بلادي يطالب بزيادة تعزيز سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية.

وأخيرا، أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أؤكد لكم، سيدتي الرئيسة، على تعاون وفدي الكامل معكم في جهودكم من أجل إنجاح أعمال هذه الدورة.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي. فإن لم يكن أي وفد آخر يود أن يأخذ الكلمة الآن، أقترح رفع الجلسة.

لدينا يوم طويل غدا. ويوجد ٢٢ متكلما على قائمتي بالفعل – ١٠ متكلمين في الصباح و ١٢ متكلما بعد الظهر – وقد يأتي المزيد. وبالتالي، فإنني أقترح أن نبدأ في الموعد المحدد في تمام الساعة العاشرة من صباح غد، حتى يمكننا أن ننتهي من التبادل العام للآراء بانتهاء اليوم.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٤٥.